رؤية 2020

نريد من الحكومات ما يلي بحلول عام 2020...

1
وضع إطار عمل جديد للتنمية الدولية بحلول عام 2015 يشمل الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية باعتبارها من **الأولويات** الأساسية

2
زيادة فرص الحصول على حقوق وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية لسد فجوة الفوارق العليا والدنيا في الثروة بنسبة 50٪ بحلول عام 2020

3
القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات لتحقيق التكافؤ الفعلي في الفرص لكل من النساء والرجال بحلول عام 2020

4
الاعتراف بأن الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية من **حقوق الإنسان** بحلول عام 2020

5
إشراك الشباب في **جميع القرارات السياسية** التي تؤثر على حياتهم

6
توفير خدمات **شاملة** ومتكاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشري (HIV) في إطار النظم الصحية العامة والخاصة غير الهادفة للربح بحلول عام 2020

7
تقليل احتياجات تنظيم الأسرة غير الملباة **بنسبة 50٪ على الأقل**[1] لتنظيم الأسرة بحلول عام 2020

8
توفير التثقيف الجنسي **الشامل** للجميع بحلول عام 2020

9
تخفيض معدل وفيات الأمهات بسبب **الإجهاض غير الآمن** بنسبة 75٪ بحلول عام 2020

10
تخصيص الموارد **الكافية** لتيسير إمكانية تحقيق جميع الأهداف التسعة بحلول عام 2020

مقدمة

لقد شهد التوجه العالمي نحو التنمية الدولية والحد من الفقر تحسناً ملحوظاً. وكثيراً ما يُنظر إلى الناس على أنهم أطراف مؤثرين في مستقبلهم، ويتجدد الالتزام نحو خلق عالم مستدام تسوده العدالة والمساواة. وفي عام 2000، ألزمت أهداف التنمية الألفية كل بلد في كافة أنحاء العالم باتخاذ ما يلزم من إجراءات. ووافق العالم بأسره على أننا: نحلم بعالم نعيش فيه بلا فقر، عالم يتمكن فيه الناس من تحقيق إمكاناتهم، وأن ينعموا فيه بالصحة والتعليم.

ونعتقد أن الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية هي محور تحقيق هذه الرؤية. كما نعتقد أن حصول كل إنسان على حظه من الرفاهية والصحة الجنسية والإنجابية يكفل له الحفاظ على سلامة جسده والتحكم في كل ما يخص جنسانيته وتنميته المستدامة والمساواة بين الجنسين باعتبارها أهداف يطمح إلى تحقيقها. ولقد كُتبت النجاة لملايين البشر بفضل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية التي غيرت حياتهم إلى الأفضل. وهناك قوانين وسياسات في كثير من المناطق وُضعت لحماية الحقوق الإنجابية ومنع ما يتعرض له النساء والفتيات من تمييز.

ومع ذلك، وبرغم هذه التطورات، فماتزال هناك تحديات: تراجع التمويل العالمي المخصص للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية تراجعاً ملحوظاً في حين أن هناك 222 مليون فتاة وامرأة في سائر أنحاء العالم لا تُتاح لهن مانعات الحمل التي يحتجن إليها أو تنقصهن.

لذا فقد أعطى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) الأولوية لهذه الخطوة التقدمية، وندعو كافة الشركاء والداعمين في مجتمع التنمية وغيرهم للانضمام إلينا لنعمل معاً على ضمان تحقيقها في كل مجتمع من مجتمعات العالم.

وسوف تشهد السنوات القليلة المقبلة نهاية حقبة الالتزامات الدولية الحالية ووضع حزمة جديدة من الالتزامات. وهذا ينطوي على فرصة لا نظير لها لإقامة عالم تسوده العدالة وحرية الاختيار والرفاهية للجميع – فضلاً عن إمكانية تحقيق تنمية مستدامة حقيقية.

تُعد رؤية 2020 دعوة من عشر نقاط إلى العمل. ونرى هذه الخطوات العشر سبيلاً إلى عالم أكثر عدلاً.

تيودروس مليس،
مدير-عام، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)

حـول رؤيـة 2020

لقد شـهدت خارطـة التنميـة الدولية تغيرات جذرية على مدى العقود الأخيرة.

وتوِّجت مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة التي عقدت في تسعينيات القرن العشرين وفي مطلع القرن الحادي والعشرين بترسيخ دعائم رؤية جديدة للتنمية رسمت ملامح عالم يسوده العدل والمساواة والاستدامة، ما يُعد تحوُّلاً إلى نهج شامل نحو التنمية يرتكز على الناس، وتظهر ملامحه جلية في مجموعة من المؤتمرات الدولية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو (1992) والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة (1994) ومؤتمر بكين الدولي الرابع المعني بالمرأة (1995).

وفي سبتمبر من عام 2000 التقى زعماء العالم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ليتبنوا إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، سعياً لإلزام المجتمع الدولي بخطة عالمية جديدة للحد من الفقر المدقع ووضع سلسلة من الغايات والأهداف المحددة بإطار زمني، على أن تتحقق في عام 2015، وتُعرف بالأهداف الإنمائية للألفية. وهي ثمانية أهداف شكلت من حينها إطار العمل الدولي/العالمي للتمويل والسياسات التنموية على مستوى البلدان. وقد اشتمل جدول الأعمال على مجموعة من القضايا المترابطة بدءاً من الحد من الفقر وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وانتهاءً بضمان توفير فرص الحصول على التعليم والصحة. وفي بادئ الأمر، أغفل إطارُ عمل الأهداف الإنمائية للألفية الحقوقَ والصحةَ الجنسيةَ والإنجابية؛ وهي سقطة لم تُعالج إلا جزئياً في عام 2007 بإضافة هدف وصول الجميع إلى الصحة الإنجابية بحلول عام 2015.

ومنذ ذلك الحين، تم انقاذ حياة الملايين من البشر عن طريق خدمات الصحة الإنجابية لاسيما في البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع. وبالمثل، شهدت مناطق كثيرة في أنحاء العالم وضع قوانين وسياسات لحماية الحقوق الإنجابية ومنع التمييز ضد النساء والفتيات. وكانت استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لصحة المرأة والطفل وقمة لندن 2012 المعنية بتنظيم الأسرة من المبادرات الرفيعة المستوى التي ترمي إلى تفعيل الإرادة السياسية وتمويل البرامج التي من شأنها أن تقلل معدلات وفيات الأمهات إلى حد كبير وتعجل فرصة حصول الجميع على وسائل منع الحمل.

غير أن الواقع العام للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية ما برح يتغير منذ إعلان الأهداف الإنمائية للألفية. فقد انخفضت الاعتمادات التمويلية الصحية العالمية المخصصة للحقوق الجنسية والإنجابية انخفاضاً ملحوظاً، وأصبح تأثير فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز يزداد على النساء والفتيات. كما أصبحت أصوات التيارات المحافظة تتعالى وتهدد ما أحرزته الحقوق الجنسية والإنجابية من انجازات بشق الأنفس، بل وتجازف برفاه الجميع وسلامتهم، لاسيما الشابات في المجتمعات المحلية الفقيرة. وبالرغم من تزايد الاهتمام السياسي والإعلامي، بلغت نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب في البلدان النامية ويحتجن إلى وسائل منع الحمل 57٪ (867 مليون)، لأنهن نشيطات جنسياً لكنهن لا يرغبن في الإنجاب في العاميْن المقبليْن. علماً بأن 645 مليون امرأة (74٪)، من بين هؤلاء النساء البالغ عددهن 867 مليون امرأة، يستخدمن

وسائل منع الحمل الحديثة. أما بقيتهن، أي 222 مليون امرأة (26٪)، فمنهن من يستخدمن وسائل منع الحمل التقليدية ومنهن من لا يستخدمن أي وسيلة من الوسائل. ولعل أبرز ما في الأمر أن جيل اليوم هو أكبر الأجيال على الإطلاق من حيث عدد الشباب.

وبالمثل، يجري الآن وفي السنوات المقبلة العديد من الإجراءات العالمية، كاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية حول جدول أعمال التنمية بعد عام 2015، واستعراض عشرين عاماً من التقدم نحو تحقيق برنامج عمل القاهرة، ومناقشة أهداف التنمية المستدامة التي انطلقت في مؤتمر ريو +20، ولكل منها آثاره المترتبة على مستقبل جدول أعمال الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية العالمية. وإنه لأمر بالغ الأهمية أن يشكل النهوض بالحقوق الجنسية والإنجابية محور إطار عمل التنمية الدولية/العالمية الذي تتمخض عنه الأهداف الإنمائية للألفية ويحدد السياسات والأولويات ويخصص الموارد والاعتمادات في جميع أنحاء العالم على مدى العقد المقبل.

ولماذا الآن؟

لا يخفى عليكم أن أبناء هذا الكوكب يتجاوز عددهم سبعة مليارات نسمة ويواجهون عدداً من التحديات العالمية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين: ومن بين هذه التحديات التي تتربص بهم تغير المناخ وتفشي عدم المساواة بين البلدان بعضها بعضاً وبين أبنائها أيضاً، ناهيكم عن عدم انجاز جدول أعمال القضاء على الفقر في وقت قلّصت فيه الأزمة المالية العالمية الاعتمادات التمويلية المخصصة للتنمية الدولية.

هذا فضلاً عن مجموعة من التحديات الديموغرافية، بما فيها تزايد الهجرة في عالم أكثر عولمة، والشيخوخة، في بعض البلدان، التي ما برحت تشتد بأساً. فيما تشتد حاجة هذا الجيل، وهو أكبر جيل من الشباب، إلى التعليم وفرص العمل، وما زال الفقر واقعاً يعيشه كثيرون جدا.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن واقع التنمية العام يقدم فرصاً لا مثيل لها ليسود العدل وحرية الاختيار والرفاه للجميع. وإن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يحلم بعالم تعمل فيه البرامج الدولية كلها من أجل القضاء على الفقر والجوع على نحو يحترم حقوق الإنسان ويحميها ويفعِّلها.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نعتقد أن:

- رفاه النساء والرجال والشباب يجب أن يبقى في صلب برامج التنمية الدولية وسياساتها الاجتماعية القائمة على الإنصاف؛
- يجب أن تقوم التنمية المستدامة على التضامن العالمي، وتغذيها مبادئ العدالة الاجتماعية التي تكفل احترام السياسات والبرامج لحقوق الإنسان وحمايتها وإنجازها؛
- حصول الجميع على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والحق في حرية البدن وسلامته ضرورتيْن لضمان المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكاملة من جانب جميع الناس في مجتمعاتهم المحلية، وأممهم والعالم بأسره؛
- تَقدُّمَ الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية يعني تقديم الدعم لجدول أعمال شامل يعزز نوعية الحياة والحق في الإنجاب أو عدمه وموعده؛ وحق الأفراد والأزواج في توقيت ولادة أطفالهم حتى يتمكنوا من رعايتهم على النحو الأفضل؛ والحق في ممارسة النشاط الجنسي بدون عنف أو إكراه؛ والحق في التماس المتعة مع احترام حقوق الآخرين؛ والحق في حماية الخصوبة؛ والحق في الحصول على التقنيات الحديثة للوقاية من العدوى المنتقلة بطريق الاتصال الجنسي والعقم والسرطان وتشخيصها ومعالجتها.

إن رؤية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) تؤيد وصول جميع الرجال والنساء والشباب إلى ما يحتاجون من معلومات عن الصحة الجنسية والإنجابية وخدماتها؛ وإقامة عالم ينظر إلى النشاط الجنسي باعتباره جانباً طبيعياً وكريماً من جوانب الحياة الإنسانية وحقاً أساسياً من حقوقها؛ وعالم تُحترم فيه الإرادة تمام الاحترام ولا يجد فيه التمييز والوصمة مأوىً ولا ملاذاً. ويجب أن تتحقق هذه الرؤية في سياق التنمية المستدامة التي تسعى إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها.

وانطلاقاً من حرصنا على جعل رؤية 2020 واقعاً ملموساً، فقد وضعناها لتعرب عن أهداف دعوتنا وضمان إدراج الحقوق الجنسية والإنجابية في صميم جدول أعمال التنمية سريع التغير. ويخضع إطار عمل ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية حالياً للنقاش، وما وضعنا هذه الوثيقة إلا إسهاماً منا في صياغته. وسعياً إلى بلوغ هذه الغاية، ندعو الحكومات إلى الالتزام بتحقيق 10 أهداف، يبرز كل منها الإجراءات ذات الأولوية والتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة. وفضلاً عن هذا، نود مناشدة مجتمع الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية عموماً، بما فيه المجموعات المعنية بفيروس نقص المناعة البشري / الإيدز وقضايا (LGBTI) أي النساء اللاتي يمارسن الجنس مع النساء (Lesbian) والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال (MSM/Gay) والازدواجية الجنسية (Bisexual) ومغايري الهوية الجنسية (Transgender) والخِنث (Intersex) ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالقضايا المتصلة بالحد من الفقر، والاستدامة البيئية، والشباب، وحقوق الإنسان، والإعاقة، وكذلك القطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة، وغيرهم من الحلفاء، للدخول في شراكة معنا لشن حملة تدعو إلى الالتزامات الحكومية التالية:

1

وضع إطار عمل جديد للتنمية الدولية بحلول عام 2015 يشمل الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية باعتبارها من الأولويات الأساسية

إن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يدعو الحكومات إلى:

- تبنى عملية تعاونية لوضع جدول أعمال جديد للتنمية الدولية يقوم على مبادئ المساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وتُسمع به أصوات جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشباب؛
- وضع إطار عمل عالمي يلم الشمل ويعترف باحتياج البلدان إلى إقرار الأهداف والمؤشرات ذات الصلة فيما يتعلق باحتياجات مواطنيها عموماً وحقوقهم وصحتهم الجنسية والإنجابية خصوصاً؛
- وضع آليات للمساءلة والشفافية فيما يتعلق بتخصيص الموارد والاعتمادات التي تشمل مشاركة المجتمع المدني؛
- دعم منظمات المجتمع المدني في تطوير قدراتها على مراقبة الالتزام بتنفيذ ما قُطِع من التزامات.

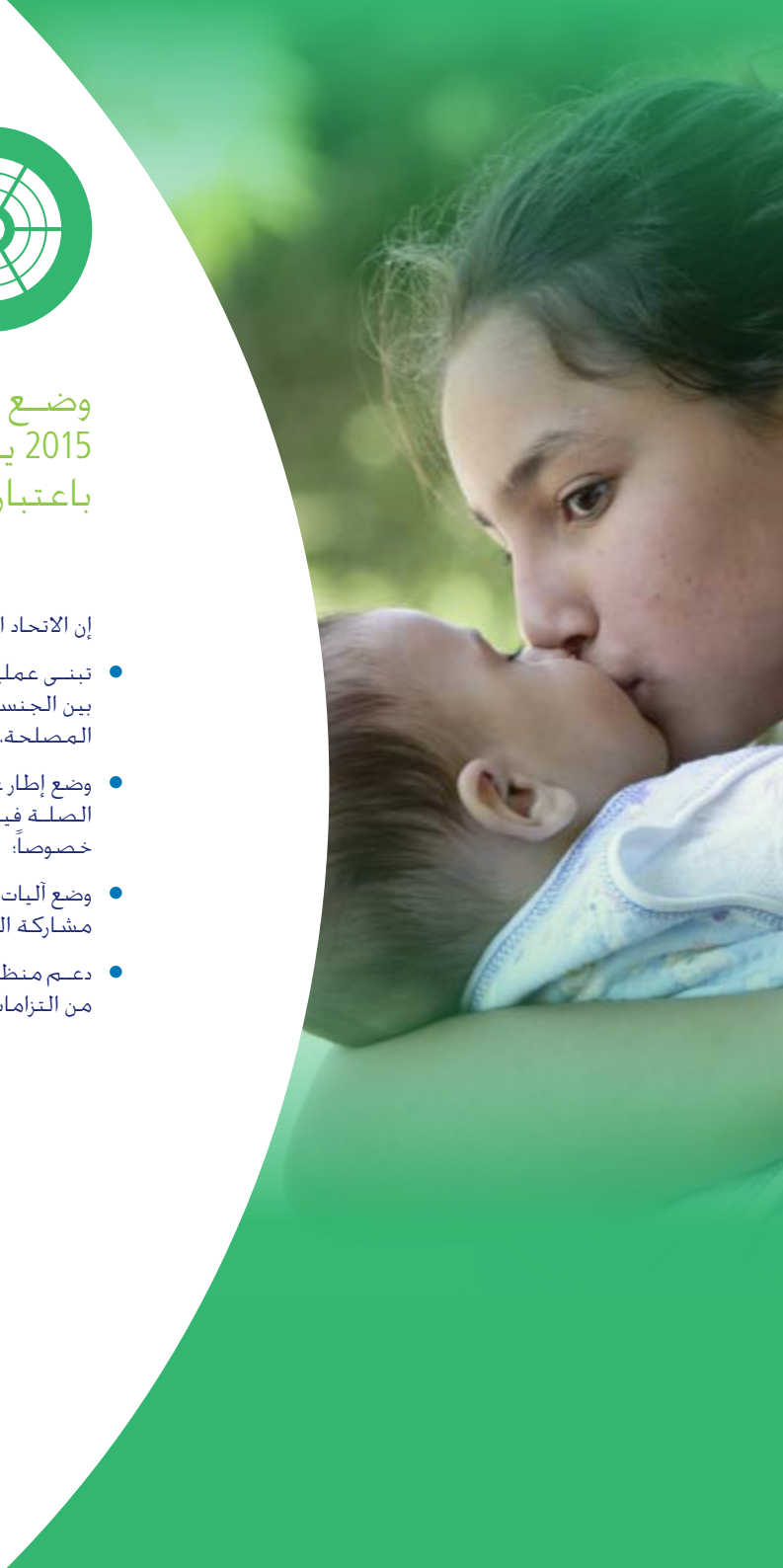

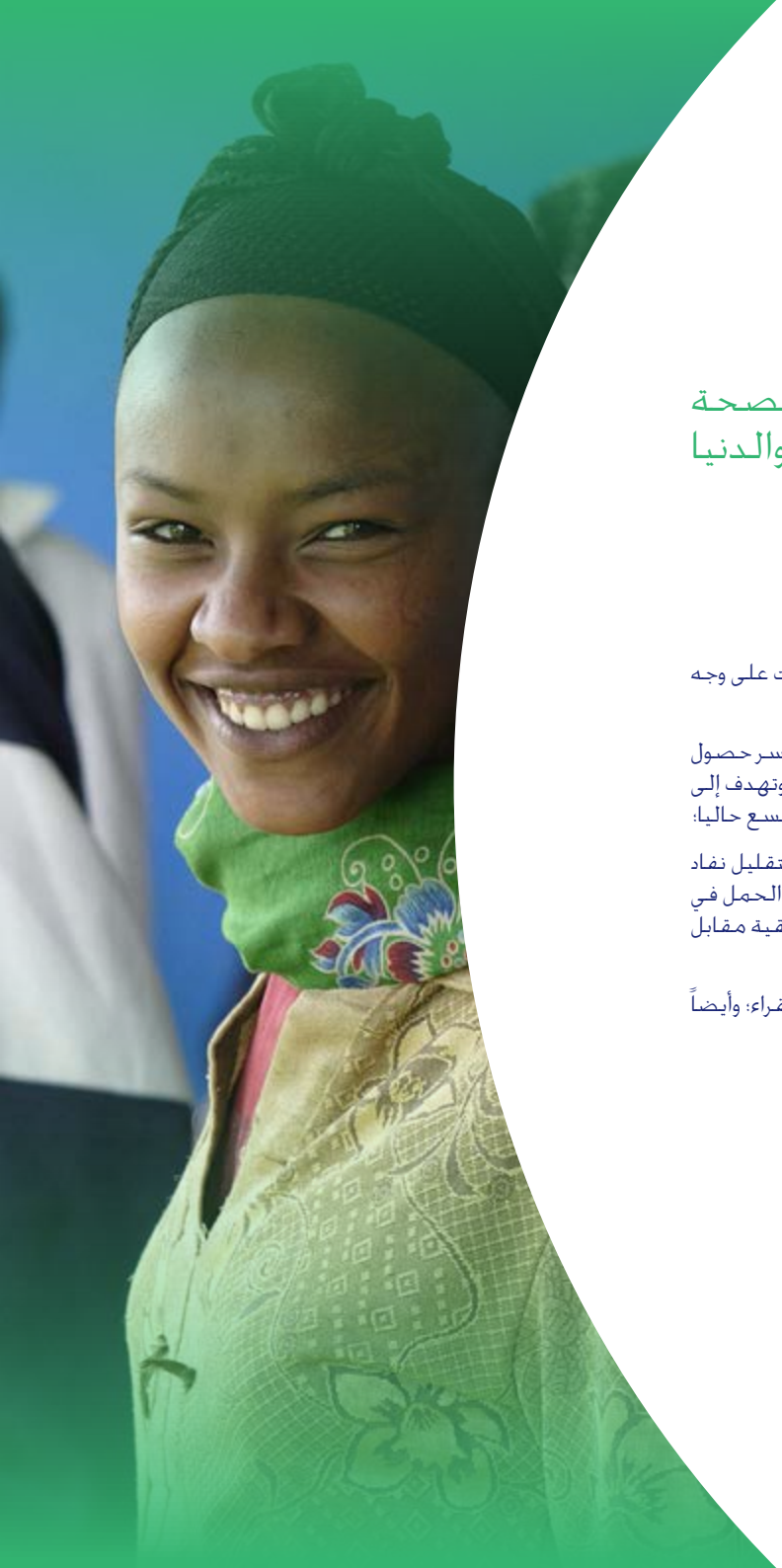

2

زيادة فرص الحصول على حقوق وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية لسد فجوة الفوارق العليا والدنيا في الثروة بنسبة 50٪ بحلول عام 2020

إن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يدعو الحكومات إلى:

- الاستثمار في البرامج التعليمية وغيرها التي تهدف إلى تمكين الشابات والفتيات على وجه الخصوص من اتخاذ قرارات مستنيرة، وإخضاع مقدمي الخدمات للمساءلة؛
- إيجاد بيئة قانونية وسياسية توفر الحماية الاجتماعية وإقرار تدابير العدالة التي تيسر حصول الفئات الفقيرة والمهمشة اقتصادياً على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وتهدف إلى ضمان إحراز قدر أكبر من التوازن وسد الفجوة بين الفقراء والأثرياء التي ما برحت تتسع حاليا؛
- تحسين إدارة سلسلة التوريد، والنهوض بالموارد البشرية والتقنية وغيرها لتقليل نفاد المخزون من السلع وضمان توافرها عند الحاجة إليها، بما في ذلك وسائل منع الحمل في حالات الطوارئ، على أن تكون من أفضل نوعية ممكنة وبتكلفة تمثل قيمة حقيقية مقابل ما يُدفع فيها من المال في إطار توفير الخدمات المستدامة بأسعار معقولة؛
- دعم التقنيات المبتكرة، ونهج تقديم الخدمات، الخ، للوصول إلى الشباب والفقراء؛ وأيضاً دعم منظمات المجتمع المدني التي تلبي احتياجات الفئات الأشد ضعفا.

موريتانيا

لم يشهد العالم في تاريخه جيلاً من الشباب يفوق هذا الجيل عدداً. فهذا الجيل من الشباب يجمع شتى الأطياف التي تتباين ظروفها وأحوالها، وكذلك الفرص المتاحة لهم لتحسين أوضاعهم وما يعترض سبيلهم من عقبات. تبايناً شديداً من بلد إلى آخر، بل ومن منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد. وكثير من الشباب لم يتسن لهم ممارسة حقهم الأساسي في اختيار الحياة التي يريدونها بعد. هذا فضلاً عن أن الفتيات والشابات أدنى مكانة من الذكور في كثير من المجتمعات، ما يعني أنهن يعجزن عن اختيار أسلوب حياتهن واتخاذ أي قرارات بشأن صحتهن ونشاطهن الجنسي والإنجابي.

مع أن فاحا أرادت أن تنهي دراستها في المدرسة أولاً ثم تحصل على فرصة عمل، قرر والداها أن لا طائل ولا جدوى من وراء المدرسة، لأن خريجي المرحلة الثانوية أنفسهم لا يعملون. وكان البديل هو العثور على زوج لها. فكان أكبر منها سناً ولديه من المال ما يمكنه من شراء أي عروس وبأي سعر. وسرعان ما تزوجا وهي لم تتجاوز ربيعها الثالث عشر. وبعد مرور عامين صارت أما. ولم تكتشف فاحا أنه كان من حقها أن تمتنع عن الحمل إلا عن طريق أنشطة جمعيتنا، الجمعية الموريتانية لدعم الأسرة (AMPF)، التثقيفية. وعاهدت نفسها بألا تنجب طفلاً آخر إلا بعد مرور ثلاث سنوات.

"كم شعرت بالحزن عندما تركت المدرسة... فقد كنت أحب التعلم ورؤية أصدقائي. وقد تملكني شعور بالرعب عندما تزوجت. فلم يخبرني أحد، ولا حتى أمي، بأي شئ عن الجنس والإنجاب."

3

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات لتحقيق التكافؤ الفعلي في الفرص لكل من النساء والرجال بحلول عام 2020

إن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يدعو الحكومات إلى:

- تمكين المرأة اقتصادياً من خلال الاستثمار في السياسات والبرامج التي تقلل من أعباء الوقت الواقعة على كاهل النساء والفتيات؛ وتعزيز وصولهن إلى الفرص الاقتصادية، وسد الفجوة بين الجنسين في الأجور والقضاء على التفرقة المهنية، وضمان حقوق المرأة والفتاة في التملك والميراث، بما في ذلك حقهن في امتلاك الأراضي، والاقتراض، وما إلى ذلك؛
- التوسع في فرص التعليم للجميع، وسد الفجوات التعليمية المتعلقة بنوع الجنس على جميع المستويات، بما في ذلك التعليم العالي، وتبني التثقيف الجنسي الشامل للقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات وتيسير تطوير المهارات التي يحتجنها لحماية أنفسهن من الاعتداء الجنسي وفيروس نقص المناعة البشري / الإيدز وغيره من العدوى التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي؛
- الحد من جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات – بما في ذلك ما يحدث في حالات الصراع – من خلال اعتماد وإنفاذ قوانين وطنية لمنع العنف والمعاقبة على الانتهاكات؛ والقضاء على زواج الأطفال القسري، ومكافحة تفضيل الأبناء؛ وتعزيز حملات التوعية العامة بشأن هذه القضايا؛
- احترام وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان المكفولة للمرأة، وخاصة الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية، التي يعوق الحرمانُ منها ممارسةَ غيرها من حقوق إلى حد كبير. تهيئة بيئة مواتية لممارسة تلك الحقوق، بما في ذلك المشاركة المتكافئة والكاملة في عمليات وضع السياسات والأعمال البرلمانية.

4

الاعتراف بأن الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية من حقوق الإنسان بحلول عام 2020

إن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يدعو الحكومات إلى:

- إلغاء القوانين والسياسات والممارسات التي تعزز الوصمة والتمييز ضد النساء والرجال والشباب على أساس نوع الجنس أو النشاط الجنسي أو الميول الجنسية أو هوية النوع؛
- وضع معايير ضمن خدمات الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص لضمان احترام حقوق المستفيدين وحمايتها والوفاء بها في بيئة خالية من التمييز على أساس الجنس أو وضع الإصابة بفيروس نقص المناعة أو الميول الجنسية أو الهوية الجنسية؛
- ضمان حصول مقدمي الخدمات على ما يحتاجون من تدريب ودعم، بما في ذلك التدريب أثناء الخدمة، لتوفير رعاية بأعلى معدلات الجودة الممكنة؛
- دعم النساء والرجال والشباب المؤهلين ليكونوا دعاة للحقوق الجنسية والإنجابية وتجنيد هؤلاء الدعاة ليكونوا بمثابة المقررين الخاصين وأعضاء هيئات مراقبة معاهدة الأمم المتحدة، والمراجعة الدورية العالمية وغيرها من الآليات؛
- ضمان توفير خدمات الرعاية الصحية التي تراعي الشباب، وتعزيز الاعتراف بأن الأطفال والشباب هم موضوع الحقوق بحسب تطور قدراتهم، حسبما أقرت به اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

الصين

الصينيين الذكور الذين يمارسون الجنس مع ذكور مثلهم كثيراً ما يحاولون إخفاء علاقاتهم الجنسية بسبب المواقف العامة السلبية، بالرغم من أن القانون لا يحظر ممارسة الجنس بين الرجال بعضهم بعضا. لذا فإن الوصول إليهم لتثقيفهم ودعمهم يشكل تحدياً من نوع خاص.

ما برحت جمعيتنا، جمعية تنظيم الأسرة بالصين (CFPA) تروِّج الصحة الجنسية بين الرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال مثلهم في ثلاث مدن تقع في مقاطعة غانسو. وكان محط اهتمام المشروع هو تهيئة بيئة مؤازرة من أجل الرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال مثلهم والنهوض بالسلوكيات والممارسات الصحية الجنسية. وقد شارك مجتمع الرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال مثلهم مشاركة مؤثرة في عملية التخطيط والتنفيذ، مؤكداً على "الاختبار" دون "الاختيار". وكان إطار عمل المشروع يقوم على القرارات المستنيرة التي مدت جسور الثقة والود على أسس صلبة.

وكان هوانغ أحد المعلمين الأفران الذين شاركوا في المشروع. وكم جعله إسلامه يشعر بالعزلة الشديدة عند مشاركته المشروع.

"كنت أبلغ 16 عاماً من العمر حينما التقيت بشريك حياتي للمرة الأولى. وبقينا معاً لثلاث سنوات. ومع أن أباه كان أستاذاً جامعياً وأمه كانت طبيبة نفسانية، لم يتقبلاً توجهه الجنسي. وازدادت الضغوط الأسرية عليه ليقطع علاقته بي؛ فانتحر. أما أنا فلم أتعاف من تلك الصدمة بعد. فمازلت أشعر بالحزن علي شريك حياتي. فقد أحببته حباً شديداً. وأبي يعرف حقيقة توجهي الجنسي، أما أمي فلا. فهي امرأة شديدة التدين ولن تتقبل الأمر.

"عندما اكتشفت أنني لوطي، كنت أشعر أنني انسان غير طبيعي. وبعد أن انخرطت في هذا المشروع وشاركت في الأنشطة الدعوية وتواصلت مع الآخرين، شعرت بطعم آخر للحياة. من حسن حظي أن هناك آخرين مثلي."

YSAFE

إن الشباب معين لا ينضب من الأفكار والطاقة والتفاؤل، لأنهم أقدر من غيرهم على نبذ الأنماط السلوكية السلبية وتغيير دورات التمييز والفقر التي تدور رحاها بين مختلف الأجيال. هذا فضلاً عن قدرتهم على بناء عالم يستوعب البشر، بل والكوكب بأسره، ويرأف بالجميع.

شبكة توعية الشباب الجنسية من أجل أوروبا (YSAFE) موجهة نحو تمكين الشباب من المشاركة في صنع القرار. ولقد دعا أعضاء شبكة توعية الشباب الجنسية من أجل أوروبا (YSAFE) في عام 2012 إلى حقوق الشباب الصحية الجنسية والإنجابية في عدد من الفعاليات الإقليمية والدولية. وجرت اجتماعات لجنة السكان والتنمية في نيويورك بحضور شبكة توعية الشباب الجنسية من أجل أوروبا (YSAFE)، وقد ركّزت اللجنة على المراهقين والشباب، وأسفرت اجتماعاتها عن قرار تقدمي مقارنة بالسنوات السابقة. وقد ساعدت جهودهم في تسليط الضوء على أهمية "التعليم الشامل لجميع جوانب الجنسانية البشرية" وإبراز جدوى إقرار الحقوق الإنجابية للشباب وتمكينهم من ممارستها وفقاً لتطور قدراتهم. وقد حضر أعضاء شبكة توعية الشباب الجنسية من أجل أوروبا (YSAFE) اجتماع أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى الإقليمي مع منظمات المجتمع المدني والشباب وكذلك المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) لمنتدى الشباب العالمي الذي نظمه صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في بالي. وقد أطلق أعضاء شبكة توعية الشباب الجنسية من أجل أوروبا (YSAFE)، جنباً إلى جنب مع غيرها من دعاة الشباب، رسائل حول الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية التقدمية في إعلان منتدى بالي العالمي للشباب. وأظهرت التوصيات التي وردت في الإعلان رؤية الشباب في سائر أنحاء العالم وبرهنت على وجود توافق جديد في الآراء بشأن وضع حقوق الشباب في صلب عملية التنمية.

5

إشراك الشباب في جميع القرارات السياسية التي تؤثر على حياتهم

إن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يدعو الحكومات إلى:

- توسيع نطاق الفرص المتاحة للشباب للمشاركة والتعبير عن رأيهم، على سبيل المثال في مجالس الشباب الوطنية، ومحافل الشباب، ومبادرات خدمة المجتمع، والنشاط عبر الإنترنت وغيرها من المنابر التي تمكن الشباب من إسماع صوتهم داخل المجتمع المدني، والاستماع إليه من قبل واضعي السياسات؛
- تعزيز القوانين والسياسات والبرامج التي تحمي حقوق الشباب، وتعترف بالتنوع في هذه الفئة العمرية، بمن فيها شباب الريف والحضر، والمتعايشين مع الإعاقة، وغيرهم، وتمكينهم من التغلب على العوائق التي تحول بينهم وبين الخدمات الأساسية؛
- ضمان توافر فرص التعليم والعمل لتمكين الشباب من المساهمة بفعالية في التنمية الإبداعية والفكرية والاقتصادية لمجتمعاتهم المحلية وبلدانهم؛
- زيادة الاستثمار في تعليم الشباب من جميع الخلفيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي صحتهم ورفاهيتهم لتمكينهم من المشاركة الهادفة في تشكيل مستقبل مجتمعاتهم وحضاراتهم وقاراتهم؛
- تصعيد مكافحة الفقر وعدم المساواة من خلال برامج تراعي الطفل وتوفر فرصاً للشباب تمكنهم من النمو الكامل ومنع الدفع بهم إلى مرحلة البلوغ قبل أوانهم.

6

توفير خدمات شاملة ومتكاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشري (HIV) في إطار النظم الصحية العامة والخاصة غير الهادفة للربح بحلول عام 2020

إن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يدعو الحكومات إلى:

- توفير أكبر حزمة من خدمات فيروس نقص المناعة البشري وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة والمعقولة التكلفة والتي تلبي أعلى معايير الجودة الممكنة، وإتاحتها للنساء والرجال في جميع مراحل حياتهم؛
- تعزيز النظم الصحية، بما فيها القوى العاملة في مجال الصحة، ونظم التقييم والمراقبة والرعاية المجتمعية المحلية، وزيادة قدرة خدمات الرعاية الصحية على الوصول إلى الفئات المحرومة، ولا سيما الشابات والفتيات؛
- توفير الرعاية الصحية الأساسية للأمهات وحديثي الولادة والأطفال جميعاً، بما في ذلك خدمات رعاية الولادة الطارئة، ورعاية قبل الولادة وبعدها؛
- تأمين الموارد الكافية للسياسات والبرامج المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشري وتشخيصه ومعالجة المصابين به ورعايتهم ودعمهم، والتأكد من أنها تلبي احتياجات الفئات السكانية الرئيسية، عند الحاجة، والاعتراف بتأنث هذا الوباء؛
- الاستثمار في الموارد البشرية اللازمة لضمان توافر الخدمات والتثقيف والتوعية بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية عالية الجودة؛
- تهيئة بيئة صالحة تمكّن القطاع العام وغير الهادف للربح والخاص من أن يعمل كل منهم على حدة وبالتعاون فيما بينهم لتعزيز فرص الحصول على أكبر حزمة ممكنة من الخدمات والتثقيف والتوعية في مجال الرعاية الصحية الإنجابية؛
- ضمان وصول من يعانون من صعوبة الحمل إلى التكنولوجيات الإنجابية القائمة والجديدة والخدمات التي تدار على نحو يحترم حقوق الإنسان ويحميها؛
- الدعم المالي لجمع البيانات وتحسينه لتعميق فهم الاحتياجات الصحية الجنسية والإنجابية للرجال والنساء، والشباب خصوصاً، والوقوف على مدى حماية حقوقهم واحترامها في هذا الشأن.

سوازيلاند

إن جمعيتنا، جمعية حياة الأسرة بسوازيلاند (FLAS)، تتناول طائفة عريضة من القضايا التي تؤثر على النساء المتعايشات مع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري (HIV). وهي تقدم مجموعة من الخدمات المتكاملة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري (HIV) والخدمات الصحية الإنجابية والجنسية للمستفيدين منها. وقد تُكتب النجاة لكثيرين آخرين بالحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشري (HIV) وغيره من الأمراض المنتقلة بطريق الاتصال الجنسي وتحسين صحة الأمهات عن طريق تقديم طائفة من الخدمات القائمة على الحقوق والتي تخلو من الوصم. ومن الضروري أن تتاح هذه الخدمات لجميع الرجال والنساء طيلة حياتهم.

توجهت لونجيل، وهي أم تعيش مع فيروس نقص المناعة البشري (HIV)، إلى جمعية حياة الأسرة بسوازيلاند (FLAS) لتتلقى رعاية ما قبل الولادة وإرشادات تنظيم الأسرة والعلاج المضاد للفيروسات القهقرية. وتقول: "مما يُثلج الصدر، بصفتها شابة تعيش مع فيروس نقص المناعة البشري (HIV)، أن هذه الخدمات المتكاملة التي حصلت عليها في جمعية حياة الأسرة بسوازيلاند (FLAS) كانت عالية الجودة وتراعي خصوصية المريض وتخلو من الوصم ويقوم على تقديمها فريق ودود ومدرب تدريباً جيداً. وهذه الخدمات تتناول طائفة عريضة من الاحتياجات للنساء المتعايشات مع فيروس نقص المناعة البشري (HIV). وقد نجحت في الحصول على رعاية ما قبل الولادة وإرشادات تنظيم الأسرة والعلاج المضاد للفيروسات القهقرية (بما في ذلك معالجة الأمراض الانتهازية، في مقر جمعية حياة الأسرة بسوازيلاند (FLAS).

"ولأنني مسجلة في البرنامج بجمعية حياة الأسرة بسوازيلاند (FLAS) وأسعى إلى مشورتها، فقد نجحت في ولادة طفلة غير مصابة بفيروس نقص المناعة البشري (HIV). وأود أن أشجع كل شابة، وخصوصاً في البلدان النامية التي قد تعاني من ندرة الموارد وانتشار الوصم، أن تسعى إلى الحصول على المعالجة وغيرها من الخدمات الصحية مبكراً. وبهذا يمكننا معاً أن نصل بالعدوى الجديدة إلى معدل الصفر وكذلك حالات الوفاة المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشري (HIV)."

الهند

إن حكاية شيلا ما هي إلا محنة آلاف النساء في الهند. فإن شيلا لم تحظ بأي قدر من التعليم واعتصرها الفقر وتزوجت في سن مبكرة؛ فعاش أطفالها عيشة الكفاف على راتب زوجها الزهيد. ولأن شيلا كانت تفتقر إلى مهارات العمل، فقد قررت العمل بالجنس لتعول أسرتها. وكثيراً ما عجزت عن الالتزام بالمعاشرة الجنسية الآمنة؛ فأصيبت بفيروس نقص المناعة البشري (HIV).

وقد نجحت جمعيتنا، جمعية الهند لتنظيم الأسرة (FPAI) في توسعة نشاطها ليضم العاملين بالجنس وتهيئة سبل حصولهم على الواقي الجنسي وخدمات الرعاية الصحية مجاناً ليتم علاجهم من الأمراض المنتقلة بطريق الاتصال الجنسي وغيره من الأمراض الانتهازية. وقد ترددت على ورشات العمل التدريبية التي زودتها بمعلومات تمكنها من حماية نفسها وحماية زبائنها. هذا فضلاً عن أنها تعلمت كيفية التعامل مع إصابتها بفيروس نقص المناعة البشري (HIV) عن طريق تناول أطعمة مغذية والعيش بطريقة صحية.

فأصبحت شيلا شعاع أمل لغيرها من العاملات في الجنس بفضل ما تعلمته.

"لقد تلقيت تدريبات في جمعية الهند لتنظيم الأسرة (FPAI)، ونجحت بفضلها في إقناع زبائني باستخدام الواقي الجنسي بسهولة ويسر. لذلك لم أعد أحمل أي مرض من الأمراض التي تنتقل بطريق الاتصال الجنسي. فاتصالي بجمعية الهند لتنظيم الأسرة (FPAI) غير حياتي تماماً. وأنا الآن أشعر بأنني بقوتي وصحتي."

7

تقليل احتياجات تنظيم الأسرة غير الملباة بنسبة 50٪ على الأقل[1] لتنظيم الأسرة بحلول عام 2020

إن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يدعو الحكومات إلى:

- مضاعفة الجهود من جديد للوصول إلى الفئات المحرومة، بما فيها النساء والشباب، بتقديم الخدمات والتثقيف والتوعية الصحية الجنسية والإنجابية؛
- إيجاد بيئة تمكينية قانونية وسياسية وتهيئتها بالموارد اللازمة بحلول عام 2020 لتأمين هدف قمة لندن لتنظيم الأسرة/FP2020 للوصول بعدد مستخدمي وسائل منع الحمل إلى 120 مليون مستخدم آخرين في أفقر بلدان العالم؛ والعمل على حصول الجميع على وسائل منع الحمل في باقي أنحاء العالم؛
- العمل في شراكة في مختلف القطاعات والقارات لتقليل تكلفة وسائل منع الحمل التي تلبي معايير الجودة العالية؛
- إزالة الحواجز السياسية والقانونية والتنظيمية والمالية التي تحول دون الوصول إلى حزمة كاملة من الخدمات والتدخلات التوعوية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية التي تحترم حقوق الإنسان وتحميها؛
- دعم منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين للتغلب على العقبات التي تواجههم عند توعية الناس بخدمات منع الحمل وحقهم في المطالبة بها.

1 يُقدر عدد النساء اللاتي لديهن احتياجات غير ملباة من وسائل منع الحمل حالياً بـ 222 مليون امرأة اعتباراً من يونيو 2012.

8

توفير التثقيف الجنسي الشامل للجميع بحلول عام 2020

إن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يدعو الحكومات إلى:

- تقديم جزء إلزامي في مناهج التربية المدرسية عن التثقيف الجنسي الشامل يراعي السياقات الحضارية؛ ويقر، أينما كان، بجنسنة الأماكن العامة ووسائل الإعلام والخطب الاجتماعية إلى حد كبير، وينقل معلومات دقيقة تحترم حق جميع الناس في تربيتهم وتثقيفهم في شؤون صحتهم الجنسية والإنجابية؛
- توفير التدريب الذي يجعل المعلمين وغيرهم من أصحاب الدور التربوي على دراية بالحقائق العلمية وقادرين على مناقشة القضايا المتعلقة بالجنس والحياة الجنسية مع طلابهم بارتياح، وإشراك أولياء الأمور في حوار حول فوائد النهوض بمعلومات الشباب ومهاراتهم في هذا المجال؛
- توفير المواد الإعلامية الدقيقة وإتاحتها للشباب (في المؤسسات التعليمية الرسمية وغير الرسمية) باستخدام مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام تمكنهم من اتخاذ خيارات مدروسة جيداً وبحرية تامة فيما يتعلق بحقوقهم وصحتهم الجنسية والإنجابية، وتسعى إلى منع الاعتداءات الجنسية والعنف بين الشباب والأطفال؛
- إشراك الرجال والفتيان في برامج تراعي الفوارق بين الجنسين وتعزز الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية وتتيح إمكانية تحويل علاقات القوة غير المتكافئة.

الأرجنتين

إن الخدمات الموجهة إلى الشباب تساعد على تمكينهم وإقناعهم بالسيطرة على صحتهم الجنسية ومنع الإجهاض غير الآمن والحمل غير المرغوب. وتُعد جمعيتنا، جمعية صحة المراهقين (FUSA)، جمعية رائدة في تقديم خدمات الصحة الإنجابية في أمريكا اللاتينية. ويتردد عليها حوالي 15,000 مراهق سنوياً وتبلغ نسبة الشابات حوالي 75 بالمائة منهم.

فاليريا إحدى هؤلاء الشابات. فهي لم تتلق أي نوع من التعليم الجنساني في المدرسة إطلاقاً، ولم يتحدث معها أبواها عن الجنس من قبل. لكنها شكّت أنها حامل عندما انقطعت عنها الدورة، مع أنها لم تكن مهيأة للأمومة بعد. فتوجهت إلى جمعية صحة المراهقين (FUSA) وناقشت معها الطبيبة ما يتاح لها من بدائل لمواجهة هذا الحمل الذي لم تكن ترغبه. وأوضحت لها الطبيبة أنه مع وجود وسائل آمنة للتخلص من الحمل، فإن الإجهاض لا يُسمح به في الأرجنتين بسبب حساسية ظروفها. واستشارتها في عديد من الإجراءات والمخاطر المترتبة عليها وكذلك خدمات المتابعة الصحية.

وتأكدت الطبيبة من استيعاب فاليريا بأن القرار قرارها. ولن تتخاذل جمعية صحة المراهقين (FUSA) في دعمها أيا كان قرارها. واستخدمت علاجات آمنة للتخلص من حملها ثم عادت بعد أيام. ورتبت موعداً لإجراء فحص عند طبيب النساء. وبعد أن تلقت المشورة بشأن تنظيم الأسرة، حصلت على الواقي الجنسي للمستقبل. وغادرت العيادة وهي تشعر بأنها أشد تمكيناً بعد أن علمت أنها تستطيع اتخاذ أي قرار مستنير بشأن جسدها وحياتها، وأنه يحق لها أن تحصل على ما تريد من معلومات وخدمات تراعي خصوصيتها.

9

تخفيض معدل وفيات الأمهات بسبب الإجهاض غير الآمن بنسبة 75٪ بحلول عام 2020

إن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يدعو الحكومات إلى:

- ضمان توفر وسائل منع الحمل على نطاق واسع، للمساعدة في تجنب الحمل غير المرغوب، والحد من حالات تكرار الإجهاض؛
- دعم حق المرأة في الإجهاض عن طريق إزالة الحواجز القانونية والسياسية لتوفير خدمات الإجهاض الآمن؛
- اتخاذ خطوات قانونية وسياسية للحد من الوصمة المرتبطة بالإجهاض، بما في ذلك تدريب مقدمي الرعاية الصحية وغيرهم من القائمين على هذا المجال؛
- ضمان إزالة الحواجز لتمكين المرأة من الوصول إلى خدمات الإجهاض الآمن في وقت مبكر من الحمل؛
- وضع اللوائح التي تفرض واجب الإحالة في حالة الاعتراض بوازع من الضمير؛
- تدريب مقدمي الخدمات على الإجهاض الآمن، بما في ذلك الإجهاض الطبي.

10

تخصيص الموارد الكافية لتيسير إمكانية تحقيق جميع الأهداف التسعة بحلول عام 2020

إن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يدعو الحكومات إلى:

- تخصيص 8.1 مليار دولار أمريكي، من المصادر الوطنية والدولية، واستثمارها سنوياً في تلبية جميع احتياجات وسائل منع الحمل الحديثة. وهذا يتطلب استثمارات إضافية تبلغ 4.1 مليار دولار أمريكي في السنة فوق الـ 4 مليارات دولار أمريكي التي تُنفق سنوياً في الوقت الحالي. وهذا الاستثمار السنوي الإضافي الذي يبلغ 4.1 مليار دولار أمريكي من شأنه أن يوفر حوالي 5.7 مليار دولار أمريكي سنوياً في تكاليف الخدمات الصحية للأمهات وحديثي الولادة؛
- إيجاد آليات تمويلية مبتكرة تقر بدور المجتمع المدني، وتعزز قدرة وصول البرامج عالية الجودة إلى أشد الفئات معاناة من التهميش.

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) جهة عالمية تقدم خدماتها في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع، وداعية سبّاق إليها. ونحن حركة عالمية تجمع المنظمات الوطنية التي تعمل مع المجتمعات والأفراد ومن أجلهم في العالم بأسره.

إن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يعمل من أجل عالم يستطيع فيه الرجال والنساء والشباب أن يتحكموا في أجسادهم، ومن ثم مصائرهم؛ عالم يكفل لهم أن يكونوا أحراراً في أن يصبحوا آباءً أو أمهات إن شاءوا، أحراراً في تحديد كم يشاءون من الأطفال ومتى، أحراراً في أن يعيشوا حياة جنسية صحيةٍ دون خوف من حَمْل لا يرغبون فيه أو عدوى تنتقل إليهم جنسياً، بما فيها فيروس نقصِ المناعة البشري؛ عالم لا يكون فيه النوع أو الجنسانية سبباً لعدم المساواة أو وصمة عار. وسوف يبذل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) قصارى جهده لحماية هذه الحقوق والخيارات المهمة من أجل أجيال الحاضر والمستقبل.

1 Chloe Hall/IPPF/بلغاريا
2 Chloe Hall/IPPF/أثيوبيا
8 Peter Caton/IPPF/الهند
10 Chloe Hall/IPPF/بوليفيا
11 Chloe Hall/IPPF/سوريا
13 Chloe Hall/IPPF/أندونيسيا

رؤية 2020

حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للجميع

إذا كنت ترغب في دعم عمل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) أو أي من الجهات الوطنية التابعة لنا مالياً، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني www.ippf.org أو الاتصال بالمكتب المركزي للاتحاد في لندن بالمملكة المتحدة

صدر في ابريل 2013 عن
الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة

4 Newhams Row, London SE1 3UZ, UK

هاتف +44 (0)20 7939 8200
فاكس +44 (0)20 7939 8300

الموقع الإلكتروني www.ippf.org/vision2020
البريد الإلكتروني info@ippf.org

جمعية خيرية مسجلة في
المملكة المتحدة برقم 229476